

السلطة القضائية فى النظام الإسلامى



دكتور

هانى محمد كامل المنايلى
كلية الحقوق - جامعة الزقازيق



دار الجامعة الجديدة

ق 2108

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٧	المقدمة
١٣	تمهيد
	الباب الأول
١٩	تاريخ السلطة القضائية فى النظام الإسلامى
	الفصل الأول
١٩	مشروعية القضاء فى النظام الإسلامى
٢٠	المبحث الأول: الأصل فى مشروعية من الكتاب
٢٥	المبحث الثانى: الأصل فى مشروعيته من السنة
٣٦	المبحث الثالث: الأصل فى مشروعية بالأجماع
	الفصل الثانى
٦٩	القضاء الإسلامى فى مصر منذ الحكم العثمانى حتى الغاء المحاكم الشرعية
٧١	المطلب الأول: الاختصاصات القضائية للوالى العثمانى فى مصر
٧٢	المطلب الثانى: أنواع المحاكم فى مصر العثمانية
٧٥	المطلب الثالث: التطوير القضائى العثمانى فى أشخاص القائمين على القضاء

الباب الثانى

٨٥

سمات السلطة القضائية فى النظام الإسلامى

الفصل الأول

٨٥

الشروط الواجب توافرها فى القاضى فى النظامين
الإسلامى والوضعى

٨٦

المبحث الأول: الشروط الواجب توافرها فى القاضى فى النظام
الإسلامى

١٠٦

المبحث الثانى: الشروط الواجب توافرها فى القاضى فى النظم
الوضعية

الفصل الثانى

١١٥

شموخ القضاء الشرعى فى النظام الإسلامى

١١٥

المبحث الأول: القضاء الشرعى كجهة صاحبة اختصاص عام

١١٦

المبحث الثانى: نظام تعدد جهات القضاء

١١٨

المبحث الثالث: ظهور المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية

الفصل الثالث

١٢١

سمات المحاكم الشرعية الإسلامية

١٢١

المبحث الأول: وحدة القاضى

١٢٢

المبحث الثانى: مجانية القضاء الإسلامى

١٢٣

المبحث الثالث: بساطة الإجراءات فى النظام القضائى الإسلامى

الصفحة	الموضوع
١٢٤	المبحث الرابع : شفوية التقاضى وعدم تدوين الاحكام
١٢٦	المبحث الخامس : نقص الأحكام ونظام الطعون فى القضاء الإسلامى
١٢٨	المبحث السادس : حماية النظام القضائى الإسلامى لكرامة وهيبة القاضى المسلم
	الفصل الرابع
١٣٥	أدلة الإثبات والمصادر التى حكم بها القاضى المسلم
١٣٦	المبحث الأول : على من يقع عبء الإثبات .
١٣٩	المبحث الثانى : المصادر التى حكم بها القاضى المسلم
١٥١	الفهرس